الإستقراء الناقص من أسباب الإختلاف النحوي عند النحاة

الدكتور غلامرضا كريمي فرد (الكاتب المسؤول)
gh.karimifard@scu.ac.ir
الاستاذ المشارك في فرع اللغة العربية وآدابها، جامعة شهيد تشمران أهواز، أهواز، إيران
الدكتور محمود آبدانان مهدي زاده
الاستاذ في فرع اللغة العربية وآدابها، جامعة شهيد تشمران أهواز، أهواز، إيران
عمار سرخه
طالب دكتوراه فرع اللغة العربية وآدابها في كلية الشريعة، جامعة شهيد تشمران أهواز، أهواز، إيران
Sorkheh14@yahoo.com

Imperfect extrapolation of causes of grammatical difference in grammarians

Dr. Gholam Reza Karimi Fard (Corresponding Author)
Associate Professor , Arabic Language and literature , Shahid Chamran University of Ahvaz , Ahvaz , Iran
Dr. Mahmoud Abdanan Mahdi Zadeh
Professor , Arabic Language and Literature, Shahid Chamran University of Ahvaz , Ahvaz , Iran
Ammar Sorkhe
PhD student , Arabic Language and literature , Shahid Chamran University of Ahvaz , Ahvaz , Iran

الملخص:-

بعد أن فطن العرب إلى ما تواجهه اللغة العربية من خطر التغيير واللحن وكان ذلك بعلم من أمير المؤمنين على بن ابي طالب a وإرشاد منه قام مَن قام منهم حسب الخطة المتبعة من الإمام a إلى استقراء كلام العرب وتقسيمه إلى الأقسام الثلاثة من اسم وفعل وحرف وكان هذا التقسيم اللبنة الأولى التي سار عليها هذا العمل الجبار الذي، السلام وإرشاد منه قام مَن قام منهم حسب الخطة المتبعة من الإمام a إلى استقراء كلام العرب وتقسيمه إلى الأقسام الثلاثة من اسم وفعل وحرف وكان هذا التقسيم اللبنة الأولى التي سار عليها هذا العمل الجبار الذي قام به علماء العربية ونحاتُها. وقد وضع العلماء الأوائل حدوداً معتمدة لرقعة الإستقراء مكانياً وزمانياً. فهم من حيث المكان قد خصصوا بعض القبائل التي تقع وسط الجزيرة العربية أو بالأحري القبائل التي لم تختلط بالأمم الأخرى فأخذوا عنهم وأستقرأوا لغتهم الفصيحة. أما من حيث الزمان فقد اعتمدوا في استقرائهم على عصور محددة من تاريخ اللغة ليصح لهم الإحتجاج به؛ حيث بدأوا من بدايات العصر الجاهلي حتى بداية العصر العباسي حيث خُتم الشعر بإبن هرمة كما أشار إلى ذلك الأصمعي. وعلي أي حال فقد فات العلماء الكثير من الكلام الفصيح في نفس هذه الرقعة الجغرافية والزمانية بل وحتي خارجها فهم لورعهم وتحريهم الفصيح لم يتجاوزوا الحدود التي رسموها لأنفسهم ولذلك كان استقراؤهم في هذا الباب ناقصاً غير تام إلا إن من عاصرهم أو جاء بعدهم قد استدرك عليهم مافاتهم ورغم ذلك فهل يعتبر الاستقراء في النحو استقراءاً ناقصاً هذا ما نحاول الكشف عنه في هذه المقالة.

الكلمات المفتاحية: الإستقراء، الإستقراء التام، الإستقراء الناقص، وضع النحو.

Abstract:-

After the Arabs understood the danger of change and mistakes faced by the Arabic language, but with the knowledge of the Amir Al-Momenin, Ali Ibn Abi Talib, peace be upon him The first building block of this mighty work by Arabic Scientists and grammarians. Early scientists set approved induction limits, both spatially and temporally. Where they were, they singled out some of the tribes in the middle of the Arab island, or rather the tribes that did not mix with other nations, so they took away from them and settled their eloquent language. From time immemorial, they relied on specific eras of language to invoke it; from the beginning of the pre-Islamic era until the beginning of the Abbasi era that the poetry had ended in Ibn Harma as he referred to that al-Asma'i. In any case, scientists have missed a lot of eloquent speech in the same geographical, temporal and even outside of it.

Key words: induction, complete induction, imperfect induction, making of grammar.

المقدمة:ـ

لقد مرت اللغة العربية بأطوار متعددة حتى انتهت إلى الغاية في الفصاحة والبلاغة في العصر الجاهلي وعصر نزول القرآن الكريم. وكان العرب يتحدثون على طبيعتهم وعلي سجيتهم دون قانون يقنن لهم أساليب كلامهم أو يضع لهم الضوابط لما هو صحيح منها وما يخالف الصواب. وقد اعتني العلماء بهذا الجانب اعتناءاً كبيراً وبذلوا في سبيل ذلك أعمارهم وقدموا للعربية خدمة جبارة حفظوا من خلالها هذه اللغة من الزوال والإضمحلال. ولقد كانت هناك اسباباً معينة لوضعهم النحو وقواعده الضابطة سنتحدث عنها في المبحث التالي. وكانت لهم ادوات متنوعة في سبيل إتمام هذه المهمة ومن أهم هذه الأدوات هي الاستقراء وتتبع الجزئيات لوصول إلى احكام عامة وقد استعانوا في استقرائهم بالسماع والقياس وغير ذلك من الأصول المهمة في هذا الباب. وأهم اصول النحو عندهم هو السماع أي سماع كلام العرب وتدوينه حيث أن عملهم في ذلك مر بثلاث مراحل مهمة هي مرحلة التدوين ومرحلة الاستقراء ومرحلة معرفة اسرار اللغة سنتطرق اليها إن شاء الله لاحقاً.

البحوث السابقة:

لقد ذكر جمعٌ من العلماء موضوع الاستقراء الناقص والتام في مؤلفاتهم وقد ورد هذا المصطلح في كتب النحو والمنطق ايضاً حيث يعتبر مصطلحاً منطقياً ينضوي تحت مفهوم الاستقراء بشكل أساسي. ومن المؤلفات التي تناولت هذا الموضوع بالبحث:

١. بحث مقدم من الدكتور عدنان محمد سلمان كلية الآداب جامعة بغداد. حيث تناول فيه الاستقراء بصورة عامة مدافعاً عن الجهد الذي قام به العلماء في سبيل ضبط الكلام ووضع القواعد.

٢. الاستقراء ودوره في معرفة مقاصد الشريعة تأليف نور الدين الخادمي رئيس قسم الشريعة بجامعة الزيتونة في تونس. وهو كتاب تناول الاستقراء وتعريفه وانواعه ودوره في معرفة المقاصد الشرعية. وكان مفيداً جداً في كتابة هذا المقال.

ورغم وجود المؤلفات التي تناولت هذا الموضوع إلا إنه كان لابد لنا من أن نفصل لهذا الموضوع بصورة مستقلة وعن ارتباطه بعلم النحو من جهة الإستقراء وغيره.

منهج البحث:

يعتمد هذا المقال على المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على البيانات والمعطيات وتحليل الموضوع بصورة مرتبة ومحاولة الإجابة عن الأسئلة والفرضيات المطروحة من خلال البحث.

أسئلة البحث:

١- هل الاستقراء النحوي استقراء ناقص أم تام؟

٢- هل يتحصل من الاستقراء الناقص اليقين أم الظن؟

٣- هل الاستقراء الناقص في النحو حجة؟

السبب الرئيسي لوضع النحو:

الذي يمكن ان نستشفَّه من أغلب الروايات التي وردت في شأن نشأة النحو إن السبب الرئيسي هو اللحن الذي كانت العرب تستهجنه وتشنِّع مرتكبِيه، فعندما كان العرب يتكلمون لغتهم سجيةً لم يكونوا بحاجة إلى ما يقوِّمُ السنتهم ويسدد كلامهم ويعصمهم من اللحن إلا ماكانوا مجبولين عليه من فصاحة في اللفظ وبلاغة في المعنى وما اعتادوا عليه من مران ومثاقفة أثناء كلامهم.

ولما انتشرت بقعة الإسلام ودخلت الأمم في دين الله أفواجاً اختلط المسلمون العرب بغيرهم من المسلمين الجدد أهل اللغات الأخرى والثقافات المختلفة وكان لهذا أثره في ظهور اللحن بين المتكلمين من العرب وغيرهم. فطبيعي من غير العربي الذي بدأ يتحدث العربية منذ زمن قريب أن لا يجيد من اللغة ما يجيد أهلها فهو في طور التعلُّم والتمرين، ومع تقادم العهد نشأ جيل جديد من المسلمين لم يكونوا يتحدثون كما كان يتحدث آباؤهم بكل فصاحة ودقة، بل خالط ألسنتهم ما خالط من اللحن ولا سيما من كانت اُمهُ غير عربية، فبعد ان انتشر اللحن في الكلام سري إلى القرآن وظهر من المسلمين من يلحن في قراءته للقرآن الكريم، وهذا أمر خطير يمس المسلم بعقيدته، وبما أن الله تكفَّل بهذا الكتاب العظيم وبحفظه من أي تحريف وتغيير، نالت العربية من بركات هذا الكتاب بأن قيضّ الله لها من يحدُّ حدودها ويضع قوانينها، فانبري أهل اللغة لحفظ لسانهم وصيانته من اللحن وخصوصاً

في قراءة القرآن الكريم، والحفاظ على لغتهم من الزوال، وكان أولهم الإمام على ابن أبي طالب a الذي أرسي دعائم هذا العلم وحدَّ حدوده وأرشد أبي الأسود إلى ماكان منه في علم النحو ونشأته حسب الراجح عندنا من الروايات.

مراحل التطور في النحو العربي:

لقد مر النحو العربي بأطوار مختلفة منذ بداية تكوينه حتى تطوره في العصور المتأخرة وكان لكل طور دو مرحلة من مراحل النحو العربي مجموعة من العلماء أو طبقات متعددة منهم على مدار سنين متوالية ويمكن القول بأن هذه المراحل تندرج تحت مراحل متميزة من حيث االتحليل التاريخي لمسألة التطور النحوي. وعلي هذا فالمراحل الثلاث التي استوعبت عملية وضع النحو وتطوره هي:

مرحلة التدوين:

في هذه المرحلة قام العلماء الجهابذة بتتبع كلام العرب الفصيح ضمن مجموعة من الضوابط التي وضعوها من صحة النص وفصاحة قائله حيث كان حيث كان اعتمادهم في هذه المرحلة على أن تكون الرواية صحيحة فصيحة مأخوذة ممن يوثق بعربيته. فصحة الرواية وفصاحة قائلها من ضوابط هذه المرحلة. كما إن عدالة الراوي مطلوبة أيضاً.

مرحلة الإستقراء:

مرحلة الاستقراء وهي مرحلة نقاش وتقعيد ووضع للضوابط العامة وفيها ظهرت طبقة من العلماء الذين أخذوا يتناقشون فيما بينهم من أجل وضع القواعد النحوية حيث استقرأ البعض منهم بعض النصوص ووضعوا على اثرها بعض القواعد وجاء غيرهم ممن سمع ايضاً ممن يوثق بعربيته فاستدرك عليهم واشار إلى مالم يشيروا اليه وهنا في هذه المرحلة كان الاستقراء الناقص حيث إن العالم الواحد منهم لم يكن متاحاً له أن يستقرأ جميع النصوص والمسموعات قاطبة وإنما أعمل فكره فيما وصل اليه من هذه المرويات المنضبطة لأن اسقراء جميع الموروث بالنسبة لعالم واحد أمر يكاد يكون مستحيلاً ولذلك نرى في كتبهم بعض الاستدراكات التي استدركها اللاحقون عن السابقون وبهذا المجموع كله خرجت لنا القواعد النحوية وذن تخللها شيء من الاضطراب والاختلاف قد يكون مرده إلى الاسقراء الناقص أحياناً أو قد يكون نتيجة الإختلاف في الفهم والتأويل وسنشير

إلى تلك الاستدراكات لاحقاً بإذن الله تعالى.

مرحلة معرفة اسرار اللغة:

وهي المرحلة الثالثة التي حدث فيها بعد استقرار القواعد على ما هي عليه ما حدث من دراسة موضوعية وتحليلية مفصلة لكل ما وضعوه من قواعد وما الفوه من مبادئ من أجل فهم اعمق للغة وتراكيبها وعللها ومعانيها ومعرفة مقاصد متكلميها وما إلى ذلك من الأمور الأخرى.

حدود السماع:

للسماع من حيث الناحية الزمانية والمكانية حدود لا تتعداها، وقد وضع النحاة واهل اللغة هذه الحدود لتقنين عملية السماع ولإستيعاب الكلام الفصيح البعيد عن اللحن أو ما يفسد فصاحته، حتى يمكن الإحتجاج به والوثوق بحجيته. وعلي هذا يمكن القول بأن مدار الاسماع يعتمد على الزمان والمكان وهاهنا سنبين هاتين الناحيتين بوضوح استكمالاً للبحث، فنقول:

١- الناحية المكانية:

وأعني بها الرقعة الجغرافية التي حددها النحاة لكي تكون معياراً ثابتاً من معايير الوثوق بالسماع، وقد حفظ الاوائل اللغة من بعض القبائل دون غيرها، وذلك بسبب المجاورة مع الامم الأخرى، والمخالطة معهم، مما يؤثر على فصاحتهم بصورة جلية. وقد كان الاوائل من النحاة يتحرّون الدقة في كل ما ينقلونه، وكانوا يتتبعون كلام الفصحاء البداة الذين لم يجاورا باقي الأمم، ولا كانوا من سكان المدن والحضر حيث تختلط العرب بغيرها من الامم، وقد ذكر السيوطي نقلاً عن الفارابي قوله: ((قال أبو نصر الفارابي في أول كتابه المسمى بـ (الألفاظ والحروف): ((كانت قريش أجود العرب انتقاداً للأفصح من الألفاظ وأسهلها على اللسان عند النطق وأحسنها مسموعاً وأبينها إبانةً عما في النفس. والذين عنهم نقلت اللغة العربية وبهم اقتدي وعنهم أخذ اللسان العربي من بين كلام العرب هم: قيس وتميم وأسد فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه وعلهيم اتكل في الغريب وفي الأعراب والتصريف ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم)) (السيوطي، ١٩٨٩، ص٩٠ -٩١). فهم قد اخذوا من القبائل العربية

المشهورة بفصاحتها وهي: قريش، تميم، أسد، قيس، هذيل، كنانة، بعض الطائيين.

٢- الناحية الزمانية:

يمتد الإطار الزمني للسماع من النصوص الجاهلية حتى بداية العصر العباسي أو كما يقولون عند ابن هرمة. قال: ((تمتد الحقبة التي استقري النحويون فيها اللغة من القرن الرابع قبل الهجرة إلى القرن الرابع بعدها، ذلك أننا نجدهم يحتجون بكلام الزباء وجذيمة الابرش وأعصر بن سعد، ويحتجون أيضاً بكلام عمارة بن عقيل وأبي عبد الله الشجري، ومن عاصرهما من أعراب القرنين الثالث والرابع.)) (الحلواني، ١٩٨٣، ص٥٩ -٦٠).

وقال: ((ولكننا - إلى هذا - لا نجد للنحاة ميزاناً دقيقاً لتحديد مرحلة الحداثة التي لا يجوز الاحتجاج بلغة شعرائها ومتكلميها، فأحياناً تري النحوي الواحد ينقض كلامه بكلامه)) (المصدر نفسه، ص٦٠) و((كان الأصمعي يقول ختم الشعراء بابن هرمة)) (الاصفهاني، لا تا، ص٤/٣٦٧).

الاستقراء:

قبل الخوض في مسألة الاستقراء يجب الحديث ولو بصورة إجمالية عن المعنى اللغوي والإصطلاحي لمفهوم الاستقراء حتى يتمهَّد لنا المقام لتناول الموضوع بالصورة المطلوبة. وهذا يساعد على بناء مقدمة شاملة لتناول الموضوع الأصلي للمقالة التي نحن بصدد معالجته ودراسته دراسة علمية تحليلية يمكن أن تعتمد في الفهم الصحيح لهذا الموضوع رغم ما يتمتع به من تفاصيل كثيرة وقد تكون شائكة ومتداخلة أحياناً كثيرة.

المعنى اللغوي:

المعنى اللغوي للإستقراء هو إن هذه الكلمة مشتقة من الفعل ((قرأ)) وهي على وزن استفعال وربما تفيد الطلب كالإستسقاء، والمراد منه تتبُعُ كلام العرب. قال الجوهري: ((وقَرَأتُ الشيء قرآناً، جمعته وضممت بعضه إلى بعض. وقرأت الكتاب قراءة وقرآناً، ومنه سمِّي القرآن. وقال أبو عبيدة: سمِّي القرآن لأنه يجمع السُّوَرَ فيضمها. وقوله تعالى: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ﴾ أي قراءته. قال ابن عبَّاس: فإذا بيَّناه لك بالقراءة فاعمل بما بيَّناهُ لك)) (الجوهري، ١٩٧٩، ص٦٥ /١) فمعني القراءة الجمع والتلاوة، ومراد الجمع هو جمع

الحروف مع بعضها لتشكيل الكلمات والجمل التي تُقرأ وتُتلي.

أما معناه الإصطلاحي فهذا المصطلح قد استفاده النحويون بتأثرهم من علم المنطق، فهو اصطلاحٌ منطقي في الأصل، قال المناوي: ((الاستقراء الحكم على كلي لوجوده في أكثر جزئياته فلو كان في كلّها لم يكن استقراء بل قياساً مقسَّماً ويسمَّى هذا الاستقراء استقراءً ناقصاً لعدم حصول مقدماته إلا بتتبع الجزئيات نحو: كل حيوان يحرك فكه الأسفل عند المضغ فهو ناقص لا يفيد اليقين لإمكان وجود جزئي لم يستقرأ ويكون حكمه مخالفاً للمُستَقرَأ كالتمساح)) (المناوي، ١٤١٠، ص١/٦٠).

قال المظفر: ((الاستقراء: وهو أن يدرس الذهن عدة جزئيات فيستنبط منها حكماً عاماً.)) (المظفر، ١٩٨٠، ص٢٠٢ /٣) وقال في مكان آخر من كتابه: ((عرَّفنا الاستقراء فيما سبق بأنه هو: أن يدرس الذهن عدة جزئيات فيستنبط منها حكماً عاماً. كما لو درسنا عدة أنواع من الحيوان فوجدنا كل نوع منها يحرِّك فكه الأسفل عند المضغ، فنستنبط منها قاعدة عامة، وهي: إن كل حيوان يحرك فكه الأسفل عند المضغ. والاستقراء هو الأساس لجميع أحكامنا الكلية وقواعدنا العامة، لأن تحصيل القاعدة العامة والحكم الكلي لا يكون إلا بعد فحص الجزئيات واستقرائها، فإذا وجدناها متحدة في الحكم نلخص منها القاعدة أو الحكم الكلي.

فحقيقة الاستقراء هي: الاستدلال بالخاص على العام، وعكسه القياس، وهو الاستدلال بالعام على الخاص؛ لأن القياس لابد أن يشتمل على مقدمة كلية الغرض منها تطبيق حكمها العام على موضوع النتيجة)) (المصدر نفسه، ١٩٨٠، ص٦٤ /٢).

فالاستقراء بناءاً على ما تقدَّم يعني الوصول إلى حكم كلي في موضوع ما بعد تتبع جزئياته، فهو الوصول إلى الحكم الكلي عن طريق الجزئيات. ولكن هذا التتبع قد يكون عاماً لكل الجزئيات فيكون الحكم شاملاً ويسمي الاستقراء حينها بالتام أو الكامل، أما إذا كان هذا التتبع نسبياً فالحكم أيضاً يكون أغلبياً إن لم نقل نسبياً أيضاً وهذا هو الذي يدعي بالاستقراء الناقص، وسنتناول هذين النوعين بشئ من التفصيل في المبحث القادم إن شاء الله تعالى.

أنواع الاستقراء:

قال الكفوي: ((الاستقراء هو تتبع جزئيات الشيء، فالتام منه هو الاستقراء بالجزئي على الكلي نحو: (كل جسم متحيز) فإنه لو استقريت جميع جزئيات الجسم من جماد وحيوان ونبات لوجدتها متحيزة، وهذا الاستقراء دليل يقيني فيفيد اليقين لكن لا دائماً فيما هو المشهور كقولهم القياس يفيد اليقين. والناقص هو الاستقراء بأكثر الجزئيات نحو: { كل حيوان يحرك فكه الأسفل عند المضغ } وهذا الاستقراء دليل ظنّي فلا يفيد إلا الظن، ويسمّى الناقص عند الفقهاء إلحاق الفرد بالأغلب، والاستقراء بجزئي على جزئي هو تمثيل يسميه الفقهاء قياساً وهو مشاركة أمر لأمر في علة الحكم)) (الكفوي، ١٩٩٨، ص١٤٧ /١)، وذكر المظفر أقسامه فقال: ((والاستقراء على قسمين: تام وناقص لأنه إما أن يتصفح فيه حال الجزئيات بأسرها أو بعضها:

الأول- التام: وهو يفيد اليقين... كقولنا: كل شكل إمَّا كروي وإمّا مضلع، وكل كروي متناهٍ، وكل مضلع متناهٍ، فينتج: كل شكل متناه.

الثاني – الناقص: وهو ألا يفحص المستقرِي إلا بعض الجزئيات، كمثال الحيوان: من أنه يحرِّك فكه الأسفل عند المضغ، بحكم الاستقراء لأكثر أنواعه. وقالوا: إنه لا يفيد إلا الظن، لجواز أن يكون أحد جزئياته ليس له هذا الحكم، كما قيل: إن التمساح يحرِّك فكه الأعلى عند المضغ)) (المظفر، ١٩٨٠، ص٢٦٤- ٢٦٥ /٢).

والنحو من العلوم التي أُسِّست على الاستقراء والمراد منه هنا تتبُّع كلام العرب لبناء القاعدة النحوية العامة، ولكن الاغلب في الاستقراء النحوي أن يكون ناقصاً غير مشتمل على جميع الجزئيات، مما يؤدي إلى ظهور قواعد قد يختلف النحاة في أمرها نتيجة للنقص الواقع في استقراء البعض منهم. وهذا باب واسع وهدف مهم من أهداف البحث الذي نحن بصدد كتابته.

فإن كان الاستقراء تاماً كانت القاعدة عامة ولا خلاف فيها، أما إذا كانت الاستقراء ناقصاً فعندها تكون القاعدة عامة بصورة ظنية لإحتمال تعارضها مع جزئيات أخرى تُثبت شيئاً آخر وهذا ما يؤدي إلى الإختلاف بين العلماء وتعدد آراءهم في مسألة ما في مواطن كثيرة لنقصان استقرائهم وهذا طبعاً لا يعني إنهم قصروا في هذا الجانب بل بالعكس فإن

كل واحد منهم قام بما عليه من رواية وجمع ودراسة وتدريس إلا إن هذا الجهد المضني لا يمكن أن يقوم به شخص واحد بالنسبة لجميع جزئيات اللغة وقواعدها بل بما يستطيع من ذلك وهذا ما يتيح المجال للآخرين للإستدراك على من سبقوهم لتصحيح ما قالوا به أو لتكميله؛ فهل ياتري كان الاستقراء في النحو استقراءاً ناقصاً.

الاستقراء الناقص وأنواعه:

وذلك إن البعض كان يثبت قاعدة ما معتمداً على شاهد استقرأه من كلام العرب، بينما يعترض عليه الثاني ويأتي بما يخالفه لوجود دليل على ما جاء به وأمثلة ذلك كثيرة ولهذا سنذكر بعض الاستدراكات التي استدركها العلماء على بعضهم التي تشير بوضوح إلى هذا الجانب.

فالاستقراء الناقص من الناحية الزمانية والمكانية ومن ناحية التقعيد على مستوي معين من مستويات اللغة وهو اللغة الأدبية كل هذا أدي إلى وجود بعض الحالات الخارجة عن القاعدة والشاذة عنها ((فمصادر اللغةِ لم تقف عند حد للغات المنتقاة، بل ورد فيها من اللغات الخارجة عن نطاق التقعيد، فالقرآن الكريم، أشتمل على أساليب خالفت القياس والتقنين، وكذلك الشعر والنثر، فقصور القدماء في الجمع والاستقراء كان كفيلاً بتسرب وتغلغل الشذوذ فيما نتج من قواعد)) (الحربي، ١٤٣٢، ص١٠٦). وكل هذا لا يعني إن الخلل كان أكبر من العمل بل بالعكس فإن الخلل يكاد يكون قليلاً بالنسبة لما جمعه النحاة واستقرأوه في عملية التقعيد. وينقسم الاستقراء الناقص إلى قسمين هما:

١- الاستقراء الناقص الأكثري.

٢- والاستقراء الناقص البعضي (انظر الخادمي، ٢٠٠٧، ص٢٠).

نقصان استقراء النحاة:

إن استقراء العلماء للكلام العربي في مدة قصيرة أمرٌ في غاية الصعوبة فقد كانت هذه المدة قرناً واحداً أو قرنين من الزمان ومع ما كانت الناس عليه من ظروف عصرهم وصعوبة التواصل بينهم، فإن هذا الاستقراء عملٌ جبار قام به العلماء الأفذاذ واستندوا عليه في وضع قواعدهم العربية، قال: ((لا شك أن استقراء العربية كلها في قرن واحد أو

قرنين أمر دونه مشقات واهوال، ولا سيما في تلك الحقبة من الزمن، وعلة ذلك أن العرب منتشرون في اصقاع متفرقة من الجزيرة، وأنهم يعيشون قبائل وأفخاذاً تمتد خيامهم في صحراء واسعة، وليس في حياتهم من الحضارة ما يتيح لهم أن يدونوا نصوص لغتهم تدويناً يفيد منه اللغوي في عملية الاستقراء)) (الحلواني، ١٩٨٣، ص٨١).

ومع أن القران الكريم اهم مصدر من مصادر اللغة العربية إلا إنه لم يأت فيه جميع الظواهر اللغوية التي يمكن أن يستفاد منها النحوي في وضعه للقاعدة، قال: ((أما القرآن الكريم فهو ذخر لغوي بالغ الأهمية، وقد رأينا اعتماد اللغوين له في عملية الاستقراء، ولكنه إلى ذلك لم يجمع ظواهر العربية كلها، ولا بد من أن يكون بجانبه نصوص أخرى.)) (نفس المصدر والصفحة).

وهذه النصوص الأخرى هي الحديث الشريف والشعر والنثر العربي، أما الحديث الشريف فقد اختلف العلماء في حجيته بدعوي إنهم كانوا يروون الاحاديث عن النبي i بمعانيها لا بألفاظها مما أدي إلى توقف بعض العلماء عن الاحتجاج بها.

وقد تعرض الشعر والنثر العربي إلى ضياع الكثير منه، وهذا ماكان سبباً في نقصان الاستقراء لديهم، وقد أشار إلى ذلك ابو عمرو بن العلاء بقوله: ((قال يونس بن حبيب: قال أبو عمرو بن العلاء: ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقله، ولو جاءكم وافراً لجاءكم علم وشعر كثير)) (الجمحي، لاتا، ص٢٥ /١)، وقال الجمحي: ((ومما يدل على ذهاب الشعر وسقوطه، قلة ما بقي منه بأيدي الرواة المصححين لطرفة وعبيد، اللذين صح لهما قصائد بقدر عشر)) (الحلواني، ١٩٨٣، ص٢٦).

وقد وردت اخبار كثيرة عن سهو بعض العلماء في استقرائهم، فكانت تفوتهم شواهد نحوية من كلام العرب، أو أنها لم تصل اليهم، وقد نبَّه اليها غيرهم. وجراء هذا كله فقد كان من الحري أن يكون الاستقراء عند العلماء ناقصاً للأسباب الآنفة الذكر، وهذا ما أدّي إلى اختلافهم في القواعد كلٌّ حسب ما وصل اليه من كلام العرب وما قطع به، قال: ((وضعفُ الاستقراء هو سبب إختلاف النحاة في الماضي، إذ ينكر بعضهم ظاهرة ما ويجيزها الآخر، لأن الأول لم يسمع ما سمعه الثاني، أو لأن ظنه قليلاً فلم يعتدَّ به على حين وقع الآخر على كثير فجعله صالحاً للقياس عليه)) (المصدر نفسه، ص٨٤-٨٥).

وسنذكر بعض هذه الاستدراكات لاحقاً إن شاء الله تعالى.

ايضاح:

إنه ومن خلال مطالعتنا لمقدمات هذا الموضوع وبعد استيعابنا لبحث الاستقراء ونوعيه التام والناقص كان لابد لنا من أن نشير اشارة واضحة في غاية الأهمية بل هي من صميم البحث الحالي وهي: إن الإستقراء في النحو يعتمد على السماع والرواية وقد حدد العلماء حدوداً خاصة من جهة المكان والزمان لتلقف الفصيح عن العرب الخلصاء الذين لا يلحنون وهذا العمل الجبار لم يتم من خلال عمل مؤسسات خاصة وكبيرة وفرق متخصصة ولكنه اعتمد على أعمال فردية متوالية متتابعة بتتابع الأزمنة وقد يكون بعضها معاصراً للآخر لتعاصر العالمين أو النحويين الذَين قاما بالسماع والإستقراء. فمرحلة السماع متقدمة على الإستقراء أو قد تكون أحياناً مزامنةً لها فإن علمنا إن السماع كان ناقصاً ثبت لدينا إن الإستقراء كان ناقصاً أيضاً لنقص السماع. فهل كان السماع ناقصاً أم إنه استوعب جميع لغة العرب من مفردات وتراكيب ولهجات ؟ نرى إنه من المستحيل أن يتم سماع جميع كل ما قالته العرب دفعة واحدة والغالب إن السماع قد اصبح قريباً من التمام ولم يصل إلى التمام البتة لأنه قد ضاع الكثير من كلام العرب في العصور الغابرة. وعلي هذا فالإستقراء ناقص إلا إنه وصل قريباً من التمام بعد مدة من الزمن منذ البدء به. وهذا الذي وصل الينا ناقص من حيث المصطلح المنطقي للتمام والنقصان في الإستقراء إلا إنه يكاد يكون تاماً إن لم نقل إنه تام من حيث المجموع المُستقرأ فقد استوعب الاستقراء جل جزئيات التراكيب العربية ولغاتها ولهجاتها. فيمكن القول إن الإستقراء الناقص يتمثل في منحيين هما:

١- الحدود الزمانية والمكانية ونعني إن الإستقراء ضمن هذه الحدود لم يستوعب جميع ظواهر اللغة التي قد توجد خارجها.

٢- الجهود الفردية: وذلك إن كل عالم كان استقراؤه ناقصاً لأن الاستقراء التام لا يمكن أن يتم بواسطة فرد واحد. ولكن الاستدراكات والجهود المتوالية التي قدمها السابقون واللاحقون جعلت من المجموع المُستقرأ مادة تكاد تكون تامة رغم نقصانها لأن الناقص منها قليل بالنسبة للمجموع الذي بأيدينا.

٣- ويمكن أن نضيف إلى ذلك النقص في استقراء القراءات القرآنية فهم مع احتجاجهم بالقرآن الكريم وإجماعهم على ذلك إلا أنَّ الكثير منهم لم يأخذ بالقراءات وهي حسبما أشرنا مصدر مهم من مصادر الاستقراء والتقعيد في النحو العربي. ويمكن اعتبار ذلك ضمن المنحي الأول - الذي اشرنا اليه وهو منحي الحدود الزمانية والمكانية - وداخلٌ فيه.

فالإستقراء من حيث المصطلح كان ناقصاً حيث لم يتم استقراء جميع الجزئيات والتفاصيل وقد يكون هذا محالاً حتى على المؤسسات والفرق العلمية. إلا إنه من حيث الجهد فقد كان جباراً جامعاً ويكاد يكون تاماً لولا ما ضاع من الكلام وما فات من العلماء ولو كان الاستقراء تاماً لما كان العلماء بحاجة إلى القياس وقد احتوت اللغة على ما قاسوه في وضعها لكنه ضاع ولم يسمع فقاسوا على نظيره وشبيهه.

منهج العلماء في التقعيد:

ومنهج العلماء في التقعيد إنهم قاموا به على أساس المطرد من كلام العرب، وماكان مخالفاً للمطرد وكان مطرداً فهو الفرع، وما كان مخالفاً غير مطرد - بزعمهم - وصموه بالشذوذ والندرة تارة وبالقلة والضعف والغرابة تارة أخرى، وقد يصفونه أيضاً باللغات أي اللهجات العربية الفصيحة.

فكل اللهجات التي كانت سائدة قبل الإسلام فصيحة ويحتج بها وإن كان فيها الأفصح من غيره. وعلي هذا الأساس فإن العلماء ضمن منهجهم في الاستقراء وبناءهم على المطرد أو ما يدَّعون بأنه مطرد خرجت عليهم جوازات كثيرة لم توافق قواعدهم التي وضعوها.

وقد رأينا إن كثير من القواعد قد تؤيدها الأشعار فقط، وهناك من الجوازات ما ورد في القرآن والقراءات والحديث ورغم ذلك وُصف بالشذوذ.

فمعيارهم في ذلك استقراؤهم الناقص الذي لم يكن شاملاً ولو إنهم أولوا القرآن والقراءات والحديث الأهمية الكبري لكان من الأمر غير هذا الذي نراه.

الجواز والخروج عن القاعدة المطردة:

وينبغي التنبيه إلى نقطة هامة وهي إنه ((ليس الجواز ضرباً من الفوضي التي تضيع حكم النحو وتفقده كلمته الحاسمة فيرفع المتكلم وينصب ويجر، ويقدم ويؤخر، ويحذف من دون أن يتبع ذلك اختلاف في المعنى وإنما هو نظام محكوم بضوابط المعنى الذي يقصد إليه المتكلم.

فكثيراً ما نجد أنَّ جواز الوجهين ليس المراد منه أن معناهما واحد، وإنما معناه أن هذا الضبط صحيح، إذا أردت المعنى المعين المختص به دون سواه، وأن ذلك الضبط صحيح إذا أردت المعنى المختص به كذلك)) (عبد الكريم، ٢٠١٢، ص١٨).

وهذه التفاتة جيدة حيث يمكن على أساسها أن نعتبر الجواز المدعوم بالشواهد المتنوعة قاعدة لا تتعارض مع القاعدة الأخرى بل كل ما في الأمر إن هاتين القاعدتين ما هما إلا تراكيب مختلفة وأساليب متنوعة لتنويع المعنى والتوسع فيه.

فالإختلاف بين القاعدة وما يسمي بالجواز إنما هو اختلاف من أجل المعنى، وهذا ما يتناوله معاني النحو. وخلاصة القول إن القاعدة ما بناه النحاة حسب منهجهم واستقراءهم الناقص، والخروج عنها ما يسمي جوازاً بأسماء مختلفة كالشذوذ والندرة والقلة والغرابة والضعف، واللهجة.

فالجواز إنما هو اتساع كما قال: ((والأصل في المبتدأ التقديم لكن يجوز أن يتأخر وجوباً أو جوازاً، أما الوجوب فلتحقيق الإنسجام مع القواعد الأخرى كحق الصدارة لأسماء الإستفهام والشرط. وأما الجواز فهو اتساع.)) (الملخ، ٢٠٠١، ص١٩١) أي اتساع في التراكيب مما ينتج عنه اتساع بالمعني.

ومن خلال الاستقراء للمسموع استطاع الأوائل من العلماء أن يدركوا هذه الظاهرة النحوية من رفع الفاعل ونصب المفعول وما شابه ذلك، وعلي أساسه درسوا جميع تفاصيل الاسم الفاعل بكل قيوده وموارده وجوازاته وبعد الدراسة والاستقراء استطاعوا أن يضعوا لنا هذه القاعدة بأن الفاعل مرفوع بهذه المميزات وهذه الشروط التي أوردوها في تعريفهم للفاعل مثلاً.

قال: ((هذا ومن المظان التي يعثر فيها على أصول القواعد تعريفات النحاة لأبواب النحو، فإذا عرَّف النحاة الفاعل بأنه (الإسم المرفوع الذي تقدمه فعل مبني للمعلوم ودل على مَن فعلَ الفعلَ أو قام به الفعلُ) فإن هذا التعريف يشتمل على عدد من أصول القواعد يمكن أن نعرضها على الوجه التالي:

أ- الفاعل اسم.

ب- الفاعل مرفوع.

ت- الفاعل يتقدَّمهُ الفعلُ.

ث- الفعل مع الفاعل مبني للمعلوم.

ج- الفاعل ما دلَّ على مُن فعلَ أو قام به الفعلُ))

(حسان، ٢٠٠٠، ص١٢٤).

يتضح لنا من خلال هذا التعريف أنَّ كل جزء منه يمثل قاعدة أصلية بحد ذاتها، وأن التعاريف النحوية الجامعة المانعة تحتوي على الكثير من هذه القواعد الأصلية.

وهذه القواعد تعتمد بالأساس على السماع بالدرجة الأولى ثم إعمال العقل فيها وذلك من خلال الاستقراء من المسموع والتقعيد والقياس على القاعدة.

وهذا لا يعني إن هذه القاعدة مطلقة لا يمكن الخروج عنها، بل إن هناك الكثير من القواعد الأصلية لم تستطع احتواء جميع المسموع فورد منه على ما يخالفها وإن كان ليس بإطرادها، وذلك لأن أصل القاعدة ((أصل معياري عام يتخذه النحاة مقياساً للصواب النحوي إلا أنَّه أصل مرن يتلاءم مع الظاهرة النحوية إذ قد يجوز الخروج عليه بقيود خاصة عند أمن اللبس. أما إن خِيف على أصل القاعدة من اللبس أو النقض أو التعارض مع أصل آخر التزم، كعدم جواز تقدُّم الفاعل على فعله لالتباسه بالمبتدأ وتعارضه معه)) (الملخ، ٢٠٠١، ص٩١).

الإستشهاد بالشعر في النحو:

الشعر العربي من أهم المصادر المتفق عليها في باب الإحتجاج في اللغة والنحو، وهو

يمثّل أحد شقيّ الكلام العربي الفصيح. وقد اعتمد العلماء في جمعهم للمادة العربية واستقراؤهم على جميع أنواع الكلام العربي الفصيح ومنه طبعاً الشعر العربي.

وقد حدد العلماء كما ذكرنا في محله المكان والزمان اللذين اعتمدهما العلماء من أجل بيان مصداقية الشعر العربي. فهم لم يأخذوا من كل أحد من الشعراء مادتهم للإستقراء ولكنهم كانوا غاية في التدقيق والحرص على نفي كل ماهو بعيد عن الفصحي. وقد زخرت الكتب النحوية بالكثير من الشواهد الشعرية المعتبرة لديهم، إلا إن الشعر الذي كان يحتوي على ضرورة لا يعتد به لديهم. فقد اتفق اعلماء على عدم حجية الضرورة في الشعر.

فالشعر الذي لا ضرورة فيه يحتج به وهذا هو المتفق عليه من جميع العلماء فتري كتبهم تزخر بالشواهد الشعرية يحتجون بها على قواعدهم بل إن البعض يحتج بالشعر أكثر مما يحتج بالكتاب والسنة.

ولكن لابد أن نشير إلى أن اختلاف روايات الشعر واضطراب مذاهبه ونقص الاستقراء فيه، والجهل بقائله، وضياع أكثره كما يقول ابو عمرو:((ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقلُّه ولو جاءكم وافرا لجاءكم عِلْمٌ وشِعر كثير)) (السيوطي، ١٩٩٨، ٢/٤٠١). كل هذا قد يجعل الشعر في موضع لا يحسد عليه في باب الإحتجاج. وقد يكون الشعر المحتج به لا يمثل البيئة اللغوية تمثيلاً كما يمثلها القرآن والقراءات الصحيحة.

القراءات القرآنية في ميزان الاحتجاج:

قد حاول الكثير من النحاة تخطئة القراءات ولا سيما المتواتر منها، وكيف يصح ذلك منهم والكثير من العلماء يرى أن القراءات تمثل اللهجات الفصيحة للقبائل العربية آنذاك.

فهم قد قد قعَّدوا القواعد حسب موازين وضعوها لأنفسهم وحرَّموا الخروج عليها، وقاموا بتخطئة الكثير من القراءات لأنها خالفت تلك الموازين التي وضعوها، ((فالنحاة أصحاب تنظيم وتقعيد، وهذه الروايات التي تخرج على قواعدهم تفجأهم فلا يكون منهم إلا تجريحها وإخراجها على التوهم، والقراء أصحاب إداء، وهم أهل تلق وعرض، فهم من هذه الناحية أدق من النحاة في نقلهم للغة)) (الراجحي، ١٩٩٦،ص٨٦).

وقد استنكر ابن الطيب على النحاة صنيعهم هذا تجاه القراءات حيث قال: ((والعجب من ضعفة النحاة كيف يتجرؤون على رد القراءة المتواترة المشهورة،بمجرد الأمور الأغلبية في الكلم العربية، ولايستصعبون رد المتواتر من القرآن)) (الفاسيّ، ٢٠٠٢، ١/٤٣١).

وقد تناول الدكتور بستاني في مقاله الموسوم (بالتعامل والخدمات المتقابلة بين القرآن والنحو العربي) هذا الموضوع حيث ارجع السبب في تخطئة النحاة لأهل القراءات بأن النحاة كانوا يظنون إنهم أشد ضبطاً من أهل القراءات، فقال: ((الظاهر إنَّ إنكار بعض القراءات من قبل بعض النحويين مرده إنهم كانوا يعتقدون إنَّ النحاة كانوا أشد ضبطاً من القراء، كما صرَّح بذلك ابن جني والزمخشري.

ولكن الظاهر إنَّ الكثير من القراء كانوا من النحاة وكان كثيرٌ منهم أيضاً يعد أقوي من النحاة من ناحية الضبط والدقة في النقل، كما قال ابو حيان ضمن ترجيحه للداني على ابن جني بأن منزلة أبي عمرٍ الداني في القراءات ومعرفتها وضبط رواياتها وَاخْتِصَاصُهُ بِذَلِكَ بِالْمَكَانِ الَّذِي لَا يُدَانِيهِ أَحَدٌ مِنْ أَئِمَّةِ الْقِرَاءَاتِ فَضْلًا عَنِ النحاة الذين ليسوا مقرئي وَلَا رَوَوُا الْقُرْآنَ عَنْ أَحَدٍ وَلَا رُوِيَ عَنْهُمُ الْقُرْآنُ)) (البستاني، ١٣٩٠، ١٣).

فالقراءات القرآنية تمثل ارثاً عظيماً للغة العربية وهي من أوثق الشواهد في باب الأحتجاج، فنقل القراءات كان يتطلب الدقة العالية والضبط الشديد والعرض المباشر والأخذ بجميع اسباب الحيطة والحذر مخافة الوقوع في المخالفات الشرعية.

فالقراء أشد ضبطاً وأصدق رواية من النحاة وأهل اللغة ومما يرجح كفة هؤلاء القراء إن البعض منهم كان من أهل النحو أيضاً كأبي العلاء والكسائي إمام المذهب الكوفي.

وبعد فلا يمكن الطعن بهذه القراءات وما كان فيها مخالفاً لما وضعه النحاة من القواعد هو الذي يجب أن يؤخذ به وأن يكون الإحتكام اليه لا العكس. فكل ما ورد في هذه القراءات لا يمكن رده حتى الشاذ منها لأنها - الشاذة - وإن خالفت المصحف إلا إنها صحيحة السند وفي هذا من القوة ما يجعلها من النصوص التي يجب أن يحتج بها لصحة نقلها.

وهذا جانب آخر من الجوانب التي يمكن أن تمثل الاستقراء الناقص للنحاة أو فلنقل للبعض منهم على وجه الخصوص اعني اولئك الذين ربما خالفوا القراءات ولم يحتجوا

بها. وهناك جانب آخر يمثل هذا الأمر وهو استدراكات العلماء على بعضهم البعض وهذا أيضاً دليل على أن الاستقراء عند النحاة كان ناقصاً إلا إنه كان جهداً عظيماً ترك ارثاً غنياً ثميناً يشهد لذويه بالعلم والضبط والدقة والعدالة والاحساس بالمسئولية تجاه لغة القرآن الكريم.

نماذج من استدراكات العلماء:

١. إن أول استدراك يمكن أن يعتد به في هذا الشأن هو استدارك الأمام على a على ابي الأسود الذي ذكر له حروف النصب ولم يذكر معها (لكن) فطلب منه أن يضيفها اليها قال: ((قَالَ أَبُو الْأسود فَجمعت مِنْهُ أَشْيَاء وعرضتها عَلَيْهِ فَكَانَ من ذَلك حُرُوف النصب فَذكرت مِنْهَا إِن وَأَن وليت وَلَعَلَّ وَكَأَن وَلم أذكر "لَكِن" فَقَالَ لي لم تركتهَا فَقلت لم أحسبها مِنْهَا فَقَالَ بل هِيَ مِنْهَا فزدها فِيهَا)) (السيوطي، ١٩٨٨،٣٥).

٢. ومن الأستدراكات الأخرى هو استدراك العلماء على سيبويه الذي لم يحفظ (أيان) في ادوات الجزم واعتبرها من ادوات الاستفهام فقط، قال السيوطي: ((قَالَ أَبُو حَيَّان وَممَّنْ لم يحفظ الْجَزْم بهَا سِيبَوَيْهِ لَكِن حفظه أَصْحَابه)) (السيوطي، لاتا، ٢/٥٤٦)، وخص البعض من العلماء حرف الجر (من) ومنهم سيبويه بتعلقها بالمكان فقط والصحيح المشهور إنها تدخا على الزمان ايضاً وهذا ما تؤيده الأدلة الكثيرة التي تشهد بذلك، قال: ((وخصها البصرية إِلَّا الْأَخْفَش والمبرد وَابْن درسْتوَيْه بِالْمَكَانِ وأنكروا وُرُودهَا للزمان قَالَ ابْن مَالك وَغير مَذْهَبهم هُوَ الصَّحِيح لصِحَّة السماع بذلك وَكَذَا قَالَ أَبُو حَيَّان لِكَثْرَة ذَلِك فِي كَلَام الْعَرَب نظما ونثرا وَتَأْوِيل مَا كثر وجوده لَيْسَ بجيد)) (المصدر نفسه، ٤٦١).

٣. وكذلك استدراكهم على سيبويه إنه لم يتعرض لفعلية (حاشا) والنصب بها وذكر إنها حرف جر فقط والثابت إن منها الجار ومنها الناصب واستدلوا على ذلك بالسماع عن العرب. قال: ((وكون (حاشا) حرفا جاراً هو المشهور، ولذلك لم يتعرّض سيبويه لفعليتها والنصب بها، إلا أنّ ذلك ثابت بالنقل الصحيح عمّن يوثق بعربيته، فمن ذلك قول بعضهم: "اللهم اغفر لي ولمن سمعني حاشا الشيطان وأبا الأصبغ")) (ابن مالك، ١٩٩٠، ٢/٣٠٦).

٤. وقد انكر الفراء جواز الإتمام بـ(هن) التي هي من الاسماء الستة لقلته حيث جاء في شرح الأشموني ما نصه:((ولقلة الإتمام في (هن) أنكر الفراء جوازه، وهو محجوج بحكاية سيبويه الإتمام عند العرب، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ)) (الأشموني، ١٩٩٨، ١/٥٠).

٥. ومن الاستدراكات الأخرى ما استدركوه حول (لولا) والضمير المتصل بها حيث زعم المبرد أنها لا يأتي بعدها إلا الضمير المنفصل والاسم الظاهر أما الضمير المتصل فلم يرد على حد زعمه، قال: ((وزعم الأخفش سعيد أن ضمير مرفوع، ولكن وافق ضمير الخفض، كما يستوي الخفض والنصب، فيقال: فهل هذا في غير هذا الموضع؟ قال أبو العباس: والذي أقوله أن هذا خطأ لا يصلح، إلا أن تقول: لولا أنت، كما قال عز وجل: ﴿لَوْلَا أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ ومن خالفنا "فهو لا بد" يزعم أن الذي قلناه أجود، ويدعي الوجه الآخر فيجيزه على بعده)) (المبرد، ١٩٩٧، ٣/٢٤٧).

٦. ومن الأمثلة الأخرى ماورد في كتاب المزهر عن أمالي أبي على قصة عن نقاش دار بين أبي عمرو ابن العلاء وبين عمر بن عيسى حول خبر (ليس) بعد (إلا)، قال: ((وقال القالي في أماليه: حدثنا أبو بكر بن دريد حدثنا أبو حاتم قال: سمعت الأصمعي يقول: جاء عيسى بن عمر الثقفي ونحن عند أبي عمرو بن العلاء فقال: يا أبا عمرو ما شيء بلغني عنك تجيزه قال: وما هو قال: بلغني أنك تجيز ليس الطّيبُ إلاّ المسك بالرفع قال أبو عمرو: ذهب بك يا أبا عمرو ! نمت وأدلج الناس ليس في الأرض حجازي إلاّ وهو ينصب ولا في الأرض تميمي إلاّ وهو يرفع ثم قال أبو عمرو: قم يا يحيى - يعني اليزيدي - وأنت يا خلف - يعني خَلفاً الأحمر - فاذهبا إلى أبي المَهْدي فلقِّناه الرفع فإنه لا يرفع، واذهبا إلى أبي المُنتَجع فلقِّناه النصب فإنه لا ينصب قال: فذهبا فأتيا أبا المهدي فإذا هو يصلي فلما قضى صلاته التفت إلينا وقال: ما خطبكما قلنا: جئنا نسألك عن شيء من كلام العرب قال: هاتيا فقلنا: كيف تقول ليس الطّيبُ إلاّ المسك فقال أتأمراني بالكذب على كبرْة سني فقال له خَلف: ليس الشرابُ إلاّ العسل قال اليزيدي: فلما رأيت ذلك منه قلت له: ليس ملاك الأمر إلاّ طاعةُ الله والعمل بها فقال: هذا كلام لا دَخَل فيه ليس ملاك الأمر

إلاَّ طاعةَ الله، فقال اليزيدي: ليس ملاك الأمر إلاّ طاعةُ الله والعملُ بها فقال: ليس هذا لحني ولا لَحْنُ قومي، فكتبنا ما سمعنا منه، ثم أتينا أبا المنتجع فقال له خَلف: ليس الطيبُ إلاّ المسك فَلقّنَاه النصب وجهدنا به فلم ينصب وأبى إلاّ الرفع فأتينا أبا عمرو فأخبرناه وعنده عيسى بن عمر لم يبرح فأخرج عيسى خاتمه من يده وقال: ولك الخاتَم بهذا والله فُقت الناس)) (السيوطي، ١٩٩٨، ص٢٤٠- ٢٤١ /٢) فقد انكر عمر بن عيسى على أبي العلاء امراً في النحو لم يسمعه وبعد أن تبين له صحة قول أبي العلاء لم يختلف معه في ذلك القول وأخذ به.

٧. ومن ذلك انكار ابي عمرو بن العلاء كسر الشين في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ الشَّجَرَةَ﴾، قال: ((ومن ذلك قال عباس: سألت أبا عمرو عن "الشِّجَرة" فكرهها، وقال: يقرأ بها برابر مكة وسودانها. وقال هارون الأعور عن بعض العرب: تقول الشِّجرة، وقال ابن أبي إسحاق: لغة بني سُليم الشِّجرة)) (ابن جني، ١٩٩٩، ص٧٣ -٧٤ /١).

((وعلي الرغم من هذا قام النحاة الأوائل بعمل جبار يذكر لهم في تاريخ الدرس اللغوي، فقد جمعوا معظم ما يمكن أن يجمع، وأحاطوا بلهجات القبائل واستنبطوا جُلَّ القواعد، حتى لم يدعوا لمن جاء بعدهم في القرن الثالث وما تلاه شيئاً يذكر)) (الحلواني، ١٩٨٣، ص٨٢).

هل يفيد الاستقراء الناقص الظن أم اليقين في الحكم:

من خلال البحث حول هذا الموضوع وصلنا إلى أن الاستقراء التام يفيد القطع قال: ((وحاله - أي الاستقراء التام - كحال المتواتر المفيد للقطع وإن كان فيه احتمال التواطيء على الكذب فهذا الإحتمال إفادة للعلم والقطع)) (الخادمي، ٢٠٠٧، ٢١). كما إن الاستقراء الناقص الذي هو محل حديثنا يفيد الظن فمهما كان المستقرأ من الجزئيات أكثر كان الظن ارجح وأكبر لذلك فإنه يمكن القول بأن ظنية الإستقراء الناقص الأكثري أرجح من ظنية الإستقراء الناقص البعضي قال: ((فهو ظني - يعني الاستقراء الناقص - ويختلف فيه الظن باختلاف الجزئيات، فكلما كان الاستقراء في أكثر كان أقوى ظناً)) (الحنبلي، ١٩٩٧، ٤/٤١٩).

هل الاستقراء الناقص حجة:

رغم إن الإستقراء الناقص ظني غير قطعي إلا إن جملة من العلماء قالوا بحجيته، قال الخادمي: ((وجمهور العلماء في جملتهم يرون حجيته وإن سلَّموا بظنيته. أي إن الاستقراء الناقص حجة يعتقد بها ويعوَّل عليه وإن كان لا يفيد القطع كما هو الحال بالنسبة للإستقراء التام)) (الخادمي، ٢٠٠٧، ٢١ -٢٢).

نتائج البحث:ـ

توصلنا من خلال هذا البحث إلى نتائج مهمة يمكن ذكرها بصورة مختصرة على النحو التالي:

١. إنَّ الاستقراء الذي قام به النحاة هو استقراء ناقص، وهذا لا يعني إننا نطلب منهم أن يكون الاستقراء كاملاً فهذا لا يمكن؛ لأن جمع التراكيب المختلفة كلها في آن واحد أمر محال، بل إنَّ الاستقراء لابد أن يكون من حيث السماع يعتمد على بعض التراكيب التي تمثل الإطراد ملامح اللغة العامة.

٢. القصد من إنَّ استقراؤهم كان ناقصاً هو أنه كان كذلك من حيث الحدود الزمانية والمكانية والجهود الفردية والمصادر السماعية، فهم أولاً مع احتجاجهم بالقرآن الكريم وإجماعهم على ذلك إلا أنَّ الكثير منهم لم يأخذ بالقراءات وهي حسبما أشرنا مصدر مهم من مصادر الاستقراء والتقعيد في النحو العربي.كما أنَّ بعضهم كان يرى إنَّ الحديث الشريف لا يجوز الإحتجاج به، وذكروا أدلتهم على منع الإحتجاج بالحديث.

٣. إن عدم الأخذ بالقراءات عند البعض من النحاة ومخالفتهم لذلك ادَّي إلى توهم بعض النحاة بمخالفة القراءة الثابتة لقواعد النحو الموضوعة بالأساس على استقراء النصوص الفصيحة.

٤. وجود الاستدراكات عند العلماء منذ النشأة الأولى لعلم النحو كما حدث مع ابي الاسود وأمير المؤمنين a دليل واضح وصريح على الإستقراء الناقص ونحن إذ ننص على ذلك إنما غرضنا إثبات حالة واقعية قد حدثت لمعرفة المزيد عن تاريخ

وضع النحو وصيانة اللغة والإستزادة من هذا الكم المتراكم من النصوص والإستدراكات والخلافات النحوية للخروج بنحو اكثر سعة وشمولية مع الحفاظ على سلامة اللغة وصيانتها عبر قواعد الضبط والتقعيد..

قائمة المصادر والمراجع

إن خير مانبتدىء به القرآن الكريم.

أولا - الكتب:

١. الأُشْمُوني، نور الدين، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، الطبعة: الأولى، عدد الأجزاء: ٤، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

٢. الأصفهاني، أبو الفرج، الأغاني، تحقيق: سمير جابر، أربعة وعشرون جزءاً، ط٢، دار الفكر، بيروت، لاتا.

٣. ابن جني، عثمان، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، عدد الأجزاء: ٢، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م.

٤. الجمحي، محمد بن سلام،، طبقات فحول الشعراء، المحقق: محمود محمد شاكر، جزآن، دار المدني، جدة، لاتا.

٥. الجوهري، إسماعيل بن حماد، تاج اللغة وصِحَاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ستّة مجلدات، ط٢، دار العلم للملايين، بيروت، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩م.

٦. حسان، تمام، الأصول دراسة ابيستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، عالم الكتب، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

٧. الحنبلي، ابن النجار، شرح الكوكب المنير، تحقيق: محمد الزحيلي ونزيه حماد، ط:٢، عدد الأجزاء: ٤، مكتبة العبيكان، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧ م.

٨. الحلواني، محمد خير، اصول النحو العربي، الناشر الاطلسي، الرباط، ١٩٨٣م.

٩. الخادمي، نور الدين، الإستقراء ودوره في معرفة المقاصد الشرعية، ط:١، مكتبة الرشد - ناشرون، السعودية، ٢٠٠٧م.

١٠. الراجحي، عبده، اللهجات العربية في القراءات القرآنية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر، ١٩٩٦م.

١١. السيوطي، الاقتراح في أصول النحو وجدله، حققه وشرحه: د. محمود فجال، وسمّى شرحه (الإصباح في شرح الاقتراح)، ط:١، دار القلم، دمشق، ١٤٠٩ هـ- ١٩٨٩ م.

١٢. السيوطي، جلال الدين، سبب وضع علم العربية، تحقيق: مروان العطية، الطبعة الأولى، دار الهجرة - بيروت / دمشق، ١٤٠٩هـ ١٩٨٨م.

١٣. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، المحقق: فؤاد على منصور، عدد الأجزاء: ٢، ط:١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م.

١٤. السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، عدد الأجزاء: ٣، المكتبة التوفيقية - مصر، لاتا.

١٥. الطائي، ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، ط:١، عدد الأجزاء: ٤، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، (١٤١هـ - ١٩٩٠م.

١٦. الفاسيّ، محمد بن الطيب، فيض نشر الانشراح من روض طي الإقتراح، تحقيق: محمد يوسف فجال، جزءان، ط:٢، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، الإمارات العربية المتحدة، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

١٧. الكفوي، أيوب بن موسى، الكليات، تحقيق: عدنان درويش، محمد المصري، عدد الأجزاء: ١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

١٨. المبرد، محمد بن يزيد، الكامل في اللغة والأدب، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثالثة، عدد الأجزاء: ٤، دار الفكر العربي - القاهرة، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.

١٩. المظفر، محمد رضا، المنطق، عدد الاجزاء: ٣، دار التعارف، بيروت، لبنان، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

٢٠. الملخ، حسن خميس، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، ط:١، دار الشروق، عمان، الأردن، ٢٠٠١م.

٢١. المناوي، محمد عبد الرؤوف، التوقيف على مهمات التعاريف، تحقيق: د. محمد رضوان الداية الطبعة الأولى، دار الفكر المعاصر، دار الفكر، بيروت، دمشق، ١٤١٠هـ.

ثانياً - الرسائل الجامعية:

٢٢. الحربي، نورة ناهر ضيف الله، الشذوذ في الشاهد الشعري بين الدلالة والاستعمال: شواهد سيبويه نموذجاً، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، السعودية، ١٤٣٢هـ.

ثالثاً - المجلات:

٢٣. بستاني، قاسم، التعامل والخدمات المتقابلة بين القرآن والنحو العربي، مجلة پژوهش هاي اسلامي، السنة الخامسة، العدد السابع، صيف ١٣٩٠.

٢٤. عبد الكريم، سهيلة خطاف، أسباب الجواز في النحو العربي، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد العاشر، العدد الثالث، انساني، ٢٠١٢م.